الرفيق بسام ابو شريف لمجلة "الكفاح العربي":

نسعى لإقامة نظام وطني ديمقراطي في الاردن

ما يسميه السادات بالانفتاح الاقتصادي هو ربط الاقتصاد المصري بعجلة الامبريالية

مؤتمر جنيف لا يختلف عن لقاء القدس الا من حيث الشكل

اجرت مجلة « الكفاح العربي » الاسبوعية اللبنانية مقابلة مع الرفيق بسام ابو شريف عضو المكتب السياسي والناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

وقد تضمنت المقابلة اجوبة الرفيق بسام حول مسألتين رئيسيتين الاولى موقف الجبهة من المشروع المصري المتعلق باعادة الضفة الغربية الى الاردن .

والمسألة الثانية رد الفعل على تصريح كارتر المتعلق بامكانية العودة لجنيف .

وفيما يلي نص المقابلة :

■ ما هو رأيكم بالمشروع المصري المتعلق باعادة الضفة للاردن ؟

لم تأت الخطوة الخيانية التي اقدم عليها السادات من فراغ او تعبير عن مزاج شخصي . بل جاءت تتويجا لنهج اختطه النظام المصري منذ انتهاء حرب تشرين . فقد سار السادات في مجرى التسوية الذي طرحته الامبريالية لاعادة ترتيب اوضاع المنطقة ككل ومن اجل فرض هيمنتها وضمان مصالحها فيها .

ولا يمكننا ان نقول ان النهج الذي اختطه النظام المصري نابع من رغبات شخصية او تصورات بوليسية : بل هو سمة سياسية طبيعية للخط الاقتصادي الذي اتبعه النظام واطلق من خلاله عنان الاقطاع والبرجوازية المصرية والكومبرادور الجديد .

فسياسة ما يسمى « بالانفتاح الاقتصادي » هي سياسة ربط الاقتصاد المصري بالعجلة الامبريالية بعد تغيير بنيته : خنق القطاع العام تدريجيا واطلاق القطاع الخاص . وطبيعي ان الطبقة البرجوازية التي نمت بفعل هذا النهج دفعت وتدفع باتجاه مزيد من ارتباط النظام السياسي بسياسة الولايات المتحدة والرجعية العربية .

وتتدافع هذه العملية وتتصاعد بتصاعد مصالح طبقة اصحاب الملايين في مصر الشيء الذي دفع بالنظام نحو خطوته الخيانية والذي سيدفعه نحو مزيد من التنازلات القومية .

لقد اصبح واضحا ان النظام المصري يقوم في هذه المرحلة بدور خطير خدمة للامبريالية ومصالحها . وخطوته الخيانية هي احدى وجوه هذا الدور الذي يقوي ذلك الى مهمات ضرب حركة التحرر العربي وحركة التحرر الافريقية . ولذلك فنحن لا نستغرب ان يستمر النظام الساداتي في اعطاء مزيد من التنازلات القومية وان يتابع تآمره لضرب القضية الفلسطينية بهدف تصفيتها .

ولكننا في الوقت الذي نشخص فيه طبيعة هذا النظام ودوره نرى ان نهايته ودماره قادم . فحركة التاريخ للامام ولا يمكن لخطوات السادات الخيانية ان تستمر او ان تعيش . وكذلك مشاريعه ومقترحاته بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة .

اننا نرفض مشاريعه الجزئية هذه لاننا نرفض مشاريع التسوية الشاملة المطروحة على المنطقة . ونسعى بالمقابل لتعبئة الجماهير الفلسطينية للسير قدما على طريق تحرير كامل التراب الفلسطيني عبر حرب شعبية طويلة الامد .

كما نسعى لاقامة اوثق العلاقات الكفاحية بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربي كي تصبح سندا للثورة وحاميا لها من الانظمة المتآمرة وكذلك كي تقوم الثورة بدورها في نشر الفكر الثوري واستنهاض همم الجماهير العربية للتصدي للامبريالية والرجعية .

ان تعديل ميزان القوى القائم الان هو الخطوة التمهيدية الضرورية لاعادة الزخم لحركة التحرر العربي كي تنطلق في مخططات وبرامج هجومية على معسكر اعداء الامة العربية .

وهذا يعني بالنسبة لنا كثورة فلسطينية :

١ - تحطيم كافة مخططات التصفية المطروحة بما فيها مشروع السادات الاخير . اي ان نحطم كافة الامور التي يحاول العدو جعلها « واقعا » . وبهذا نمنع خلق « الواقع » بالتقادم الزمني .

٢ - تصعيد كفاحنا داخل الارض المحتلة وفي الاردن . داخل الارض المحتلة عسكريا وسياسيا وجماهيريا لنبقي العدو في حالة استنزاف مستمر (مهما كانت بطيئة وبسيطة) . اما في الاردن فواجبنا اطلاق حرية مليون ونصف المليون من الفلسطينيين التواقين للكفاح من اجل تحرير فلسطين .

ولكي نكون ادق من حيث الترتيب فنحن نرى ترابطا جدليا بين نضالنا داخل الارض المحتلة وبين استنهاض وتعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية ولكننا بعد ذلك نرى ان الشرط الضروري لاي عملية تغيير في الموازين الحقيقية هو اقامة نظام وطني ديمقراطي في موقع محيط بارض فلسطين : يشكل سندا ودعما لعملية التحرير وتشكل ارضه قاعدة صلبة تنطلق منها القوى الثورية لتحرير فلسطين شبرا شبرا .

وهذا يعني اننا نريد العمل لاقامة مثل هذه القاعدة في الاردن الذي يقطنه الجزء الاكبر من شعبنا .

ان رفضنا لمشروع السادات هو رفضنا للمشروع الصهيوني الامريكي وهو رفضنا للرجعية في الاردن . والنضال في الارض المحتلة والاردن ضد الصهاينة والرجعيين نضال متمم لبعضه ومتكامل .

■ ما هو رد الفعل على تصريح كارتر المتعلق بامكانية العودة لجنيف ؟

يجب علينا أن نسجل قبل ان ندخل في دوامة التفاصيل وردود الفعل ان الصراع القائم في المنطقة الان . قد تبلور بوضوح مما لا يدع مجالا للاجتهاد او التأويل . فقد اعلنت الرجعية العربية حربها على القوى التقدمية والتحررية كما اعلنت حماسها ورغبتها للاعتراف بالكيان الصهيوني واقامة صلح معه .

وبذلك يكون المعسكر المثلث الاطراف : الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية قد انسجم مع نفسه ومصالحه ولم تعد اطرافه العربية (الرجعية) قادرة على التضليل . فالمعركة اذن تستهدف حركة التحرر العربي بالتصفية تمهيدا لاخضاع المنطقة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا للهيمنة الامبريالية وحليفتيها الرجعية العربية والصهيونية .

هذه هي طبيعة الصراع القائم : سواء قام السادات بخطوات جديدة او لم يقم ، او اقترح كارتر طرقا جديدة ام لم يقترح .

يبقى الخط الاساسي الذي تتبعه اطراف معسكر الاعداء هو خط شن الهجمات للهيمنة المطلقة على المنطقة وتصفية الحركة التحررية . بعد تسجيل هذا القول ان الاشكال قد تتعدد والاقتراحات قد تتراوح او تراوح ولكنها بالنسبة لنا اشكال عديدة لجوهر واحد : تصفية القضية الفلسطينية .

لقد اوضحت خطوة السادات ونتائجها (الحالية او المتوقعة) ان مؤتمر جنيف لا يختلف عن لقاء القدس الا من حيث الشكل . فالاساس الذي يقوم عليه هذا المؤتمر هو قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي ينص على الاعتراف بالكيان الصهيوني وانهاء حالة الحرب معه اي تكريس الكيان الصهيوني كجزء من هذه المنطقة . وهذا ينقض نقضا صارخا حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه .

ولذا فهو مرفوض من شعبنا العربي والثورة الفلسطينية .

ان المراوحات والمناورات التي تقوم بها الامبريالية والرجعية والصهيونية تمارس على صعيد دبلوماسي بينما تنفذ الخطط الجدية عمليا على صعيد محاربة القوى التقدمية وبهدف تصفيتها وتنفذ خطط الهيمنة الاقتصادية على منابع الثروات وعلى اسواق المنطقة وتنفذ الخطط لضرب الانظمة التقدمية الباقية او احتوائها .

وهنا لا بد لنا من القول بأن العدو الصهيوني يقوم عمليا بقيادة السلسلة الدبلوماسية فالمبادرة بيده ومواقفه هي التي تفرض نفسها وليس صحيحا ما تحاول الرجعية العربية الايحاء به من ان التناقض بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني هو تناقض جدي فالخلاف هامشي اذ ان جوهر مصالحهما جوهر مشترك .

بعد هذا نرى ان الطريق الوحيد امام جماهيرنا العربية هو طريق الكفاح المسلح طويل الامد . من خلاله تدك الجماهير العربية المنظمة قلاع الرجعية وتعدل من خلاله موازين القوى على طريق تحرير الوطن .

ان ترجمة هذا الكلام لا يمكن ان تتم الا من خلال برامج مشتركة سياسية ونضالية بين الثورة الفلسطينية وفصائل حركة التحرر العربي عامة وفي دول الطوق خاصة .

ولا شك ان نضالا طويلا ينتظرنا وينتظر الثوريين العرب على هذه الطريق ولكننا واثقون بأن الالتفاف الجماهيري حول هذه البرامج سيؤدي الى نهوض عربي ثوري جديد يدفع للامام حركة التحرر العربي نحو مواقع الهجوم على اعداء الامة .

لمصلحة من الاصطدامات المسلحة في المخيمات والقمع الداخلي؟

تشهد المخيمات الفلسطينية على الساحة اللبنانية بين الحين والاخر بعض الاصطدامات والاشتباكات المسلحة بين فصائل الثورة الفلسطينية .. وبغض النظر بين هذا الفصيل او ذاك فهي تشكل ظاهرة خطيرة تتعدى حدودها سقوط عدد من الضحايا من ابناء الثورة لتهدد بأبعادها العمل الثوري الفلسطيني بمجمله . ولذا لا بد من الوقوف امامها وتحديد مراميها ليتسنى لعملنا الوطني الفلسطيني ان يشق طريقه نحو الوحدة الوطنية القائمة على اسس ديمقراطية **بعيدة عن النظرة العصبوية الضيقة وعلى اساس رفض** استعمال القوة واللجوء الى اساليب القمع والتصفيات لانها تبعدنا عن الوحدة الوطنية الحقيقية التي تتطلع اليها جماهير شعبنا .

فالاحداث المؤسفة التي وقعت في مخيم نهر البارد والبداوي وذهب ضحيتها اثنان من براعم الجبهة الشعبية لا يمكن ان تنفصل بأي شكل من الاشكال عن المخطط الصهيوني الرجعي الامبريالي الهادف للقضاء على ثورة شعبنا وزعزعة ثقة جماهيرنا بثورتها وقدرتها على تحقيق الوحدة الوطنية كأداة اساسية لتحقيق الانتصار . والعمل الدؤوب لازالة كافة العراقيل وتذليل كافة ما يمكن ان يوضع في طريقها من عقبات وخاصة في هذه الفترة التي يحتدم فيها الصراع في مواجهة اعداء الداخل والخارج . مما يتطلب فهم تلك الاحداث والاستفزازات من هذا المنطلق ومعالجتها بمزيد من الوعي والمسؤولية لنفوت الفرصة على كافة الجهات التي تحاول بذر روح الشقاق والتفرقة بين فصائل الثورة من جهة وبين الثورة وجماهيرها من جهة اخرى . وهذا يتطلب ايضا ان تنبذ فصائل الثورة هذه الاساليب وتفضح مرتكبيها وتلفظهم من بين صفوفها . فالاقتتال الداخلي ومشجعوه لا يخدمون سوى تسهيل مهمة الاعداء القوميين والطبقيين للقضاء على ثورتنا تنفيذا لشعارهم القديم « فرق تسد » ، ولهذا فان الاشتباكات الاخيرة ليست في مصلحة الثورة بل في مصلحة اعدائها .

من جهة اخرى ، ترتفع يوما بعد يوم اصوات الاستنكار والتنديد بأشكال القمع والعنف الرجعي التي يستخدمها اليمين الفلسطيني ضد قوى الثورة واخضاع المناضلين الذين يقاومون الاستسلام وتجلت هذه النداءات ببيان اصدرته « لجنة الدفاع عن المعتقلين » مطالبة بوقف هذه الاعمال التي تقوم بها القوى الرجعية المسيطرة واهابت بكل المناضلين ورجال الفكر والمدافعين عن حرية الرأي ان يرفعوا اصواتهم لادانة جرائم الاعدام واطلاق سرا حبقية المعتقلين وايقاف الحملات القمعية لقوى اليمين في المقاومة الفلسطينية .